

مقابلة

جورج شاهين

لماذا دعا ديل كول إلى إكمال تحديد الخط الأزرق
مراد: "التعليم" لضمان إنهاء العمليات العدائية

تقدمت دعوة قائد القوات الدولية المعززة "اليونيفيل" الجنرال ستيفانو ديل كول في الذكرى الثالثة والاربعين لتأسيس البعثة في 18 اذار الماضي، الجانبين اللبناني والاسرائيلي من اجل انهاء مهمة تحديد الخط الأزرق على ما عداها من جديد يتصل بترسيم حدود لبنان البحرية، شمالا وجنوبا



الرئيس السابق للجنة الخط الأزرق العميد المتقاعد انطون مراد.

الخط بعدما وضع تحفظاته عنه، وأبلغ الامم المتحدة احترامه له بكلية على الرغم من هذه التحفظات. اما لماذا وافق لبنان على هذا الخط ولم يتمسك بحدوده الدولية؟ الجواب بكل بساطة هو سوء ادارة هذا الملف الوطني من المسؤولين اللبنانيين. في العام 2000 كان لبنان منتصرا وكان جيش العدو الاسرائيلي مهزوما ومنتصرا من الاراضي اللبنانية، لكن السياسة فرطت بحقوقنا ولم تستثمر دماء شهدائنا. كان على السياسيين اللبنانيين التمسك بالحدود الدولية كون حدودنا الجنوبية مرسمة وموثقة ومعترف بها دوليا. المرة الاولى كانت في العام 1920 عندما وقعت فرنسا وبريطانيا اتفاقا حول مسائل متعددة منها مسألة الحدود بين الانتدابين. استنادا الى المادة الثانية من هذا الاتفاق، تم تشكيل لجنة مشتركة عرفت باسم لجنة بوليه - نيوكومب للتذكير الدائم بعائلتي رئيسي الوفدين الفرنسي والبريطاني. هذه اللجنة قامت بترسيم الحدود بين لبنان وسوريا من جهة، وبين فلسطين من جهة اخرى. يومها وضعت اللجنة 71 نقطة حدودية، منها 38 نقطة على الحدود بين لبنان وفلسطين. ورفعت تقريرها في 3 شباط 1922 وتبادلت فرنسا وبريطانيا الاشعارات بالموافقة على هذا التقرير في 7 اذار 1923. هكذا كان الترسيم الاول لحدودنا الجنوبية وعرف بترسيم 1923. كما تم تسجيل هذا الاتفاق في عصبة الامم في 6 شباط 1924، فاصبح مكرسا من وجهة نظر القانون الدولي. اما المرة الثانية التي تم فيها تكريس الحدود كما رسمت من قبل، فكانت في العام 1949، وتم ذلك بموجب اتفاق الهدنة بين لبنان والعدو الاسرائيلي حسبما نصت المادة الخامسة منه على ما يلي: "على ان يتبع خط الهدنة خط الحدود الدولية بين لبنان

جاءت هذه المبادرة الاممية في الوقت الذي فتح فيه ملف ترسيم الحدود البحرية في المنطقة الاقتصادية الخالصة بين لبنان وسوريا، بعد تليم سوريا شركة روسية مهمة الحفر بحثا عن ثروتها النفطية، وتزامنا مع استمرار تجميد المفاوضات غير المباشرة الجارية في الناقورة لترسيم الحدود البحرية مع العدو الاسرائيلي، في انتظار تسمية الرئيس الجديد للوفد الاميركي الوسيط والمسهل خلفا للسفير جون دوروتشر المنتهية ولايته بانتهاء ولاية الرئيس السابق دونالد ترامب.

لبنان لا يرى امكان استئناف هذه المفاوضات الا على قاعدة البحث من حيث انتهت الجولة الرابعة في تشرين الثاني، وعلى قاعدة البحث في الخط الجديد الذي قدمه وفده وظهر حقنا بـ1430 كيلومترا اضافيا، والتي ان ضمت الى منطقة الـ860 كيلومترا مربعا المعترف بها لنا، ترفع من المساحة المستحقة للبنان وتقدر مساحتها الاجمالية بـ2290 كيلومترا مربعا. اما الجانب الاسرائيلي فيرفض استئناف المفاوضات قبل ان يعود لبنان الى ما انتهت اليه المفاوضات السابقة واحياء ما يعرف بخط هوف الذي حرم لبنان من جزء كبير من حقوقه.

تلقي "الامن العام" الضوء على دعوة الجنرال ديل كول من اجل اكمال "تعليم" الخط الأزرق بعد 21 عاما على بداية هذه المهمة في العام 2000، بغية تثبيت خط الانسحاب الاسرائيلي، والتي لم تنطلق فعليا الا بعد صدور القرار 1701 في العام 2006. في هذا الحوار مع الرئيس السابق للجنة الخط الأزرق وعضو اللجنة الثلاثية العميد المتقاعد انطون مراد.

ما هي الظروف التي دعت الجنرال ديل كول الى توجيه دعوته اليوم بعد سنوات على

تعليمها تقوم اليونيفيل بزيارات منفصلة مع كل فريق للقيام بالقياسات اللازمة، فتصبح لكل نقطة ثلاثة قياسات عائدة الى الاطراف الثلاثة. في حال كان الفارق في القياسات بمعايير الاطراف الثلاثة اقل من نصف متر، يتم تثبيت العلامة على النقطة الوسطية "Barycenter".

■ اي النقاط المتداخلة على طول الخط الأزرق المتحفظ عليها لبنانيا حتى اليوم؟

□ النقاط الخلافية في نظر الجانب اللبناني يمكن الاشارة اليها وفق التصنيف الاتي:

1- مناطق التحفظ الـ13 ومساحتها 485487 م2. وهي تقع في المناطق الواقعة بين الخط الأزرق وخط الحدود الدولية وهي اراض لبنانية نطالب باستعادتها في حين ان العدو الاسرائيلي يعتبر ان من حقه التحرك فيها بحرية طالما انها جنوب الخط الأزرق.

2- الجزء اللبناني من بلدة الغجر والمنطقة المحيطة المعروفة برمز B14 التي لا تزال محتلة رغم وجودها شمال الخط الأزرق ومساحتها 787400 م2.

3- مزارع شبعا ومساحتها حوالي 25 كلم2.

■ هل من ملاحظات في تلك المرحلة يمكن التوقف عندها؟ وما هي النقاط التي اصطدمت بالسياج التقني للعدو وجدار الباطون المسلح وتلك التي انعكست على ترسيم الخط البحري؟

□ ما يمكن التوقف عنده اذا عدنا الى تلك المرحلة، يمكن القول ان عملية التعليم انطلقت بزخم كبير. في وقت قياسي تم التوصل الى تعليم 272 نقطة، من ضمنها 91 نقطة من نقاط العام 1949. بعدها، بدأت عملية التعليم تتعثر بسبب ظهور بعض النقاط الخلافية. فالجانب اللبناني رفض تعليم اي نقطة في المناطق التي تحفظ عليها لبنان من قبل. كذلك رفض الفريق الاسرائيلي تعليم اخرى بحجة قربها من مناطق حساسة، ومنها النقاط القريبة من السياج التقني الذي اقامته اسرائيل في تلك المرحلة، او تلك التي تقع جنوب هذا السياج كون اسرائيل رفضت اجراء اي تصحيح على سياجها حتى ولو ثبت انه يخرق الخط الأزرق. كان ذلك قبل ان ◀

وفلسطين".
■ متى تمت عملية الترسيم لهذا الخط، وما هي الاسس والمعايير التي اعتمدت فيها؟
□ خلافا لروايات متعددة، لم تبدأ عملية ترسيم الخط الأزرق في العام 2000 كما هو راسخ لدى اللبنانيين. فما جرى بعد الانسحاب الاسرائيلي في 25 ايار 2000 لا يتعدى عملية تثبت من هذا الانسحاب. كان ممنوعا يومها ذكر كلمة ترسيم او تعليم، لذا لم يتم وضع اي علامة على الارض. لذلك كله، فان عملية التعليم الحقيقية بدأت بعد العدوان الاسرائيلي وهو ما عرف بحرب تموز، وصدر القرار 1701 في 12 آب من العام 2006. وهو القرار الذي ركز على ضرورة احترام الخط الأزرق وعلى نشر 15000 ضابط وجندي من الجيش اللبناني الى جانب 15000 ضابط وجندي من اليونيفيل في منطقة جنوب الليطاني، فاصبحت القوى على تماس مباشر مع جيش العدو الاسرائيلي. عندها وجد قائد اليونيفيل الجنرال الان بلليغريني ضرورة تعليم الخط الأزرق لتمكين القوى من معرفته وتجنب الخروقات غير المقصودة، ومن اجل ان تتمكن اليونيفيل من

مراقبة هذا الخط والعمل على منع خرقه من الجانبين. وافق الجانب اللبناني وكذلك الجانب الاسرائيلي على تعليم الخط الأزرق برعاية اليونيفيل، وتم وضع الية للتعليم تقوم على ان تقترح القيادة الدولية النقاط المطلوب تعليمها. ولحظ الاتفاق امكان ان يقترح اي من الجانبين النقاط التي يريد تعليمها، ولكن لا يتم تعليم اي نقطة الا بعد موافقة الاطراف الثلاثة عليها، نحن والعدو الاسرائيلي والقوات الدولية. بعد التوافق على النقاط المطلوب

التمسك بالحدود الدولية واجب كما رسمت ووثقت عام 1923

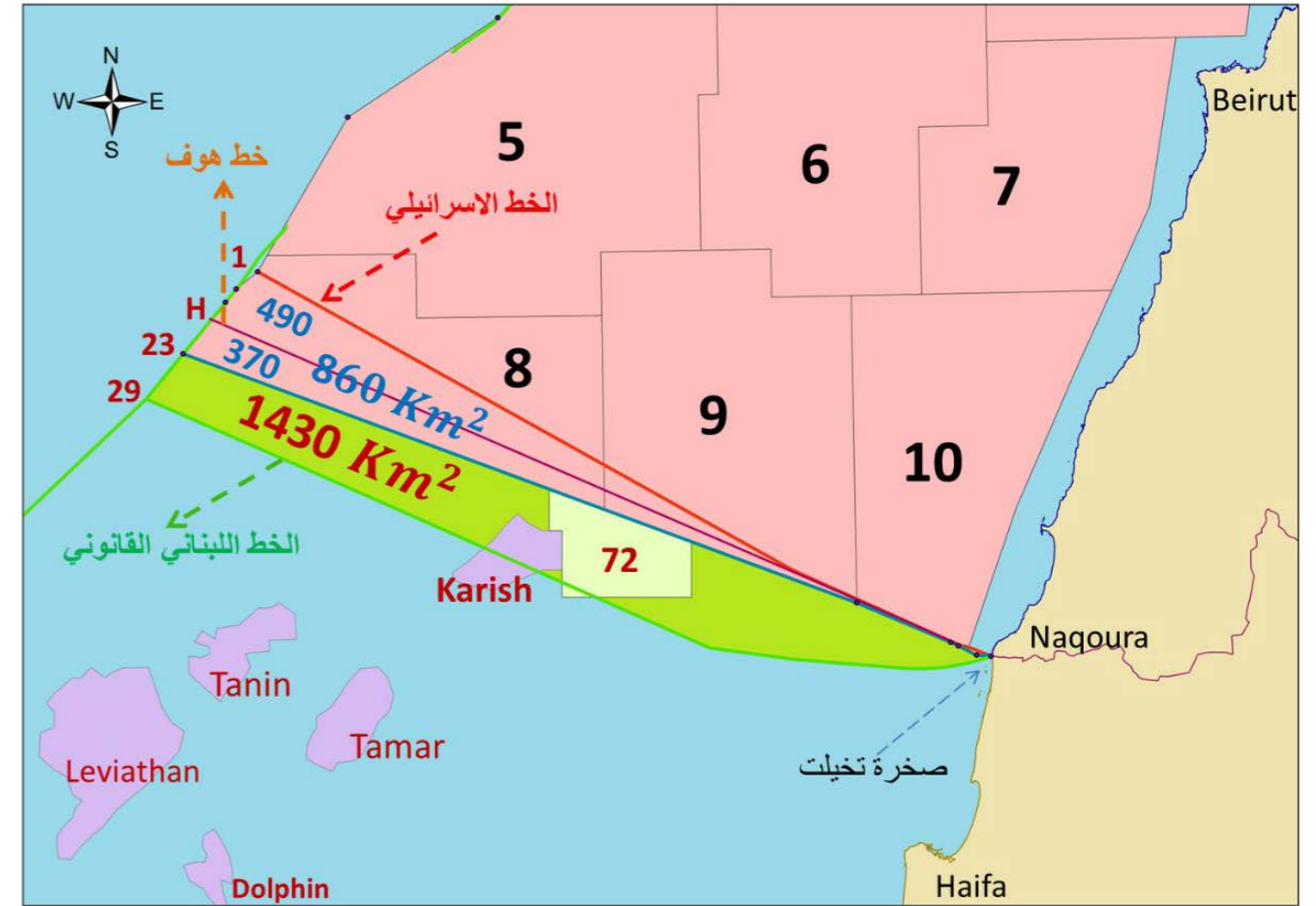
اتفاق الهدنة اكد الحدود الدولية كما رسمت بين لبنان وفلسطين



المديرية العامة
للأمن العام



تضحية . خاضعة



ترسيم الحدود البحرية كما يقترحه الوفد العسكري اللبناني المفاوض.

اي تأثير. فالجانب اللبناني، والتزاما منه اصول الترسيم وفق قانون البحار، لا يمكنه القبول باعتبار صخرة على انها جزيرة كما تسميها اسرائيل. فالقانون لا يتحدث عن جزيرة ما لم تكن بقعة من اليابسة تحيط بها المياه وتتوافر فيها القدرة على العيش او على الاقل ان تنبت عليها عشبة، وهو امر غير متوافر في صخرة تخليت. هذا الخلاف لا يزال قائما حاليا في الفارق ما بين خط هوف الذي يشكل الحد الادنى للحقوق اللبنانية كونه يعطي تأثيرا كاملا لصخرة تخليت وخط الجيش اللبناني (النقطة 29) الذي يشكل الحد الاقصى للحقوق اللبنانية كونه يهمل هذه الصخرة. تاليا، ان التفاوض يجب ان يتم بين هذين الخطين، اي ضمن مساحة 1800 كلم² على ان يبقى الامر رهن قدرة المفاوض اللبناني على تحصيل الحد الاقصى من الحقوق.

”
موافقة اليونيفيل
ولبنان واسرائيل كانت شرطا
لتعليم اي نقطة

تؤثر على ترسيم الخط البحري، كونها تدل على رأس الناقورة الذي منه يجب ان ينطلق خط الحدود البحرية. ولكن هذه النقطة ليست النقطة الخلافية الوحيدة، فالخلاف الاساسي هو في مطالبة العدو الاسرائيلي باعطاء صخرة تخليت التأثير الكامل في رسم الحدود البحرية في حين ان وفد الجيش اللبناني الى مفاوضات الترسيم يرفض اعطاءها

”
يبدأ العدو الاسرائيلي بناء جدار الباطون مع بداية العام 2019، متجاوزا بفعلته التحفظ اللبناني بالنسبة الى نقطتين: واحدة عند رأس الناقورة وثانية عند مستعمرة مسكفعام. الى رفض العدو الاسرائيلي اجراء اي تعديل في السياج التقني، فانه رفض ايضا تعليم النقطة البحرية المعروفة بـB1 عند رأس الناقورة لانها مرتبطة مباشرة بمسألة ترسيم الحدود البحرية وتنعكس عليها بالشكل القائم اليوم. وقد رفض العدو الاعتراف بهذه النقطة رغم انها محددة عن طريق الوصف في خريطة الحدود الدولية المرسمة عام 1923، وكما هي محددة ومؤكدة باحداثياتها الدقيقة في خط الهدنة عام 1949 وفي الخط الازرق الرقمي عام 2000. ان ارتبط الامر بما حصل في ملف الترسيم البحري، يجدر التوقف باهتمام امام ما جرى بالنسبة الى النقطة B1. فهي التي